

كلام في السياسة

800 مليون... و26 ألفاً: خوة العارا!

أنصاف حقائق. أو لأن الحقائق زورت لإدانتهم أو شوهت أو أخفيت أو طمست، لمحاكمتهم. لكن، على الأرجح، لم يسبق أن أُدين شخص، حقيقي أو معنوي، بتهمة أنه قال الحقيقة. محكمة تلك المدينة لم تناقش إطلاقاً في أن ما قالته «الأخبار» هو حقيقة ثابتة. ولم تشك قطعاً في أن ما نشره قرائن قاطعة. بل على العكس، حاكمت وحكمت وأدانت وغرّمت، لأن ما نشر حقيقة... إنه تطور تاريخي، يسجل لهذه الصفحات، كما يسجل على تلك المحكمة.

التطور التاريخي الثاني المسجل أمس، هو أن يدفع شعب بريء كلفة إدانة بريء آخر، بتهمة قول الحقيقة. ليست المسألة نوعاً من الكاريكاتور. ولا هي تورية للسخرية أو استعارة لرسم جدلية سوربالية. إنها حقيقة وقائعية بالكامل. ثمة شعب لبناني كامل، يفترض أن يكون بريئاً من كل ما أنشئت تلك المحكمة من أجله أو بسببه، ذريعة وغرضاً. هذا الشعب يفرض عليه فرضاً، ويتم إلزامه باليات من القوة غير الشرعية، بأن يدفع «سخرة» ثمن تلك اللعبة. ودفع الثمن في هذا المجال، انتهاك صارخ لسيادة الشعب. وجريمة عدوان فعلي، بمفهوم القانون الدولي نفسه. جريمة قائمة بذاتها، بمعزل عن مقدار الثمن ورقمه وحجمه.

لكن في الوضع اللبناني الراهن، وفي ظل أوضاع هذا الشعب بالذات، يصير البحث في الأرقام، ولو تفصيلية أو ثانوية، ذا شأن كبير. خصوصاً في مواجهة أرقام الثمن الكبيرة. يروي أحد الخبراء المعنيين، أن الثمن الذي دفعه الشعب اللبناني حتى الآن يبدأ منذ قيام لجان التحقيق الدولية، ولم ينته بعد مع أعمال المحكمة الدولية. وهو يشمل بداية تغطية إقامة مئات من الأشخاص، قبل قيام المحكمة. مع كلفة الحماية الأمنية التي أعطيت لهم، في سهرهم وترفيهم ورحلاتهم وعطلاتهم... وفي أثناء عملهم طبعاً. يضاف إليه عبء مالي مماثل، في تأمين سرايا كاملة من الحماية الافتراضية لأشخاص ليسوا مقيمين في لبنان منذ أعوام. ليصل الثمن طبعاً إلى حصة لبنان من موازنات تلك المحكمة على مدى أعوام. بما يبلغ عند خط المجموع الممنوع نشره، إلى ما يناهز 800 مليون دولار... أميركي طبعاً. رقم لا يفهم حجمه، إلا إذا قورن بأرقام مآسي هذا الشعب. فهو مثلاً يساوي أكثر من مليون و700 ألف حد أدنى لأجورنا. أو أجر 40 مليون يوم عمل من عمالنا. طبعاً قبل أن تأكل منه ومنهم «حكومة المصلحة الوطنية» أربعة آلاف ليرة يومياً...

أمس أضيفت إلى تلك الخوة، 26 ألف يورو. هي لا شيء؟ بل هي اللاقيمة المضافة على خوة العار على دولة كاملة وسلطة عاجزة وحكومة مصلحة.

جان عزيز

قد يكتب الكثير عن فظائع المحاكم الدولية، خصوصاً الخاصة منها. أولها التسييس، لمجرد أنها خاضعة لما يسمى شرعية دولية محكومة بقوة واشنطن. وثانيها إسقاطها سيادات الدول بما يخلف جراحاً عميقة في وجدانات الشعوب وكراماتها. وهي ما أسس في غالب الأحيان لانتهيات وانقسامات وتحقيق حسابات ومصالح، على حساب الدولة التي تنشأ المحكمة لها. هذا فضلاً عن تحول ضحايا الجرائم التي أقيمت المحكمة بسببها أصلاً، مجرد سلع تحت عنوان قتلها كل يوم وكل جلسة، ضماناً لتحقيق الهدف السياسي الكامن في رؤوس القوى الدولية القائمة خلف قرار الإنشاء والتسييس والمحاكمة والتسليح والقتل...

غير أن ما حصل في لبنان، وخصوصاً مع جريدة «الأخبار» أمس، يحمل تطورين قد يكونان غير مسبوقين.

التطور الأول، هو موقع الحقيقة في معادلة المحاكمة. ذلك أن هناك إشكالية كبيرة وتاريخية ودائمة حول العلاقة بين الحقيقة والعدالة. حتى أن قانونيين كباراً في العالم، جعلوا لمطالعاتهم الدفاعية أمام المحاكم، عنواناً شهيراً: نطلب الحق، لا الحقيقة. لأن آليات القضاء، حيثما كان وفي كل وقت، عرضة للزور والزيغ والفساد. وبالتالي، يمكن للملف أن يصل إلى قوس، وهو قائم على التلغيف الكامل بحيث يُتهم بريء ويُجهل مرتكب. وفي حالة كهذه يصير محامي الدفاع أمام معضلة: هل يعمل على البحث عن الحقيقة الكامنة خلف الملف المغيرك، بحيث يكشفها كاملة ويظهر المجرم الغائب عن المحكمة؟ أم يكتفي بدحض ما بني عليه اتهام موكله، بحيث يسقطه ويظهر بطلانه، ويكتفي بالتالي بحق المتهم الحاضر زوراً، بالبراءة والحرية، ولو من دون كشف الحقيقة الكاملة؟!

هكذا كانت الحقيقة دوماً أمام أقواس المحاكم، في علاقة إشكالية مع الحق. ليس حتمياً أن يتوافق أو يتطابقا. فكان شبه سائد وثابت، أن الحق يمكن أن يقوم، من دون الحقيقة. أو أن الحقيقة يمكن أن تكشف من دون إثبات الحق. لكن لم يحصل مرة من قبل في تاريخ العدالة، أن يكون «الحق على من قال الحقيقة»! أمس، بين تلك المدينة الهولندية المستعصية الاسم، وبين هذه العاصمة اللبنانية المستسهلة الكرامة، سجل سبق تاريخي قد يكون الأول من نوعه: أن يصير الإنسان محكوماً ومداناً لأنه قال الحقيقة! عبر التاريخ ثمة سوابق لا تحصى لأشخاص حوكموا لأنهم قالوا زوراً. أو لأنهم قالوا

(هروان بوحيدر)

الحقيقة، وأن بمقدوره منح حق الرأي العام بالاطلاع على ما يقوم به من موبقات، أو حجبها. تصرف أهل المحكمة على أنهم يقدرّون، بقوة ما يسمونه المجتمع الدولي، والشرعية الدولية، أن يجربوا عنا حقنا في استخدام عقولنا لتمييز الحق عن الباطل، أو يزرعوا في قلوبنا مهابة وكلاء عدو، زرعت مهابتنا في قلبه إلى الأبد.

من هنا إلى أين؟

ما حصل أمس، كان فصلاً تمهيدياً في معركة طويلة، وقاسية ضد الذين اخترعهم مجتمع القهر ضد مقاومتنا وضد شعبنا وضد حريتنا. وسيكون له تتمته وملاحقه وفصوله الإضافية. وكما كنا في المرحلة الماضية، نقف بثبات. وبالأخوف، وبصبر من أصابت السهام كل جسده، سوف يجدوننا في كل مرة، أكثر صلابة، وأكثر وضوحاً، وأكثر صراحة في مواجهتهم، بكل ما أتاحت لنا هذه المهنة من وسائل، للتشهير بهم، وفضح ما يقومون به من الأعيب وتزوير، وتحقيرهم عن بكرة أبيهم، والتصدي لكل محاولة منهم، ليس لفرض عدالة الغاصب، بل أيضاً لمنع فرض وصاية المستعمر أيضاً.

لا حاجة لتكرار موقفنا الرافض لكل ما يصدر عن هذه المحكمة، ولن نكون في أي لحظة مستسلمين لما تقرره، ولن نتعامل مع كل ما صدر عنها. وغير ذلك، فلتتحمل الدولة اللبنانية المسؤولية الكاملة عن كل ما قد يحصل، هي التي أصعدت هذا الحمار إلى المذئبة، ومهمتها حصره إنزاله طوعاً أو غصاً.

أما من جانبنا، فسنتحمل مسؤولية دعوة الناس إلى جمع عشرات الوف الدولارات، من أجل إرسالها إلى من يحملون مشاعل الحرية. إلى مجاهدين في لبنان وفلسطين وسوريا واليمن والعراق، إلى هؤلاء الذين يمثلون القيمة الأخلاقية الأعلى، في عالم كله بؤس وذل وهوان!



ستقدم مجندة في الجيش الإسرائيلي شهادتها بعد أن تعاقدها مكتب المدعي العام



حقوقهم الإنسانية.

ثالثاً، استناد القرار الاتهامي إلى أدلة ظرفية تقتصر على نتائج تحليل حركة الاتصالات الهاتفية المنقولة من

انتتهت باستقالة الأخير ووفاته) إلى عشرات الاستقالات الغامضة «لأسباب شخصية أو عائلية»... وكل ذلك على مرأى، وربما بمشاركة القضاة اللبنانيين في لاهاي من رالف رياشي وعفيف شمس الدين إلى وليد عاكوم وجوسلين بريدي وجويس ثابت، ثلثة من القضاة الذين لطالما قبل عنهم إنهم يحترمون دستور بلادهم واستقلالية القضاء ولا يرضون أي شكل من أشكال التعاون مع العدو الإسرائيلي... فماذا سيكون موقفهم في الأسابيع القليلة المقبلة عندما ستقدم مجندة في الجيش الإسرائيلي شهادتها أمامهم بعد أن تعاقدها مكتب المدعي العام الدولي؟

ستنشر «الأخبار» قريباً هوية الشاهدة الإسرائيلية وصورتها وتفصيل أخرى عنها وعن المتعاونين معها في وكر الاستخبارات السابق في لاهاي.

الدستور اللبناني لإنشائها وبعد أن استمر نهب خزانة الدولة لتمويلها من دون موافقة مجلسي الوزراء والنواب، ومن دون خضوعها لتدقيق ديوان المحاسبة. وكيف لا تدين المحكمة «الأخبار» وهي التي كشفت عوراتها وإخفاقاتها المهنية والقانونية والأخلاقية... والآتي أعظم.

فمن مغامرات المحققين الدوليين في عيادة الطب النسائي في الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث ادعوا التفتيش عن قاتل الحريري، إلى تعيين مكتب المدعي العام محققاً كان يسعى إلى تصفية الحاج عماد مغنية في إطار عمله في وكالة الاستخبارات الأميركية، إلى تسريب المحققين الدوليين معلومات ووثائق سرية إلى «سي بي سي» و«دير شبيغل» وغيرهما، إلى الصراعات الضارية بين المدعي العام دانيال بلمار ورئيس القلم روبن فنسننت (التي

دون تحديد مضمون تلك الاتصالات أو مستخدمى الهاتف. ويتبين لكل من يدقق في نص القرار الاتهامي الذي لا يتطرق أبداً إلى دوافع الجريمة (ويُعد ذلك إخفاقاً قضائياً واضحاً) أن الأدلة المعتمدة لا يمكن أن ترتقي إلى إثباتات من دون أدنى شك معقول بصديقتها. وبالتالي إن أول حكم دولي يدين متهمين بالإرهاب، إذا صدر فعلاً عام 2018 (بعد مرور 13 عاماً على وقوع الجريمة) سيكون ضعيف الحجة.

رابعاً، اختار القِيَمون على هذه المحكمة التحرش بحرية التعبير عبر تصويب سهامهم على إعلاميين ولأول مرة في تاريخ المحاكم الدولية صدر قرار إدانة جريده. لكن اتهام «الأخبار» والأمين وإدانتها كان أفضل دليل على أنه وزملاءه قد أصابوا المحكمة عبر فضح عدم شرعيتها الوطنية بعد أن قرر مجلس الأمن الدولي تجاوز موجبات

وبما أننا تطرقنا إلى موضوع اختصاص المحكمة، لا بد من التذكير محلياً بأنه لا يشمل جرائم اغتيال الصحافي سمير قصير ولا النواب جبران تويني ووليد عبدو وأنطوان غانم، ولا الإعلامية مي شدياق، ولا اللوآيين فرانسوا الحاج ووسام الحسن، ولا الرائد وسام عيد... هؤلاء يُحرّمون «عدالة» المحكمة الدولية الخاصة، لكن بالرغم من ذلك، على عاتقهم وسائر اللبنانيين تسديد كلفة 49 بالمئة من تكاليف المحكمة الباهظة.

ثانياً، السير بأول محاكمة دولية لمتهمين بارتكاب جرائم إرهابية بغيابهم، حيث إن مجلس الأمن الدولي قرر منح هذه المحكمة حق المقاضاة غيابياً. وكلفت المحكمة عشرات المحامين الدفاع عن المتهمين من دون أن يكون لهم أي اتصال أو معرفة بهم أو وكالة شرعية صادرة عنهم في ما يُعدّ تجاوزاً لأبسط